مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٤٨**

الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	باكستان	السيد أحمد
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد تشاو يونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/607)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/607)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن تشامباس، الممثل الخاص المشترك للعمليات والإدارة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد تشامباس الذي ينضم إلينا عن طريق الفيديو من الخرطوم.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/607، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشامباس.

السيد تشامباس (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة كي أطلع مجلس الأمن على العمل الذي اضطلعت به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) تنفيذا لولايتها، وكي أعرض على المجلس لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية التي حدثت في دارفور منذ تموز/يوليه، عندما تشرفت آخر مرة بتقديم إحاطة إعلامية للمجلس (انظر S/PV.7010).

مثلما يبرز التقرير المعروض على المجلس (S/2013/607)، لا يزال القلق الشديد يتمثل في الوضع الأمني في دارفور والتهديدات التي تتعرض لها يوناميد والتي يواجهها العاملون في المجال الإنساني. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قتل أحد حفظة السلام من زامبيا جرّاء حادث إجرامي على بُعد بضعة مئات الأمتار من مقر البعثة في الفاشر. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت وحدة شرطة مشكّلة من السنغاليين لمكمن قرب الجنينة، غرب دارفور، حين كانت ترافق قافلة مياه إلى مقرنا في القطاع. ولقد أدى الهجوم إلى مقتل ثلاثة أفراد وإصابة واحد بجروح. وإنني أقدر التضامن مع البعثة الذي أظهره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اللذان أصدرا بيانات تدين تلك الجرائم البشعة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قمت بزيارة الجنينة لأعزّي بزملائنا الذين سقطوا. وسوف أواصل حث حكومة السودان على بذل المزيد من الجهود بغية تقديم مرتكبي تلك الهجمات وغيرها ضد يوناميد إلى العدالة.

ويزداد الوضع في دارفور تعقيدا بسبب الصراعات بين القبائل التي لا تزال تعصف بالمنطقة. فالقتال بين رزيقات الجنوبية ومعاليا في شرق دارفور، والمسيرية والسلامات في وسط دارفور، وأبالا/رزيقات الشمالية وبني حسين في شمال دارفور أدى إلى عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، وتشريد جماعي، وما يرافق ذلك من مأساة إنسانية، يفوق عدد الاصابات الذي سببته الاشتباكات بين قوات الحكومة وقوات الحركات غير الموقّعة.

وكجزء من جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الوضع، عملت يوناميد بشكل وثيق مع السلطات الإقليمية وسلطات الدولة والسلطات المحلية، بما في ذلك عن طريق توفير الخدمات اللوجستية والدعم التقني، في سبيل تحديد المحاولات الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الجماعات القبلية المتصارعة. وعلى الرغم من التوصل إلى عدد من الاتفاقات بشأن وقف الأعمال العدائية، لا يزال الوضع هشا.

وواصلت يوناميد تيسير إيصال مساعدات الإغاثة التي تقدمها الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة. وتظل الحالات المتمثلة في منع وصول المساعدات وتقييد الحركة والعوائق البيروقراطية تشكل التحديات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على هذا الجهد المشترك. وفي اجتماع آلية التنسيق الثلاثية الذي انعقد بالمقر في نيويورك بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، أكد ممثلو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أهمية حرية الحركة ليوناميد دون عوائق. ومع ذلك، يجب أيضا القول إن عدد هذه القيود بالنسبة إلى عدد الدوريات العادية ودوريات الحراسة التي تقوم بها البعثة، وهو ما يراه المجلس في التقرير، منخفض جدا.

واسمحوا لي الآن أن أبلّغ الأعضاء بآخر المستجدات عن تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ففي الاجتماع السادس الذي عقدته لجنة متابعة التنفيذ في الدوحة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعربت عن قلقها إزاء بطء وتيرة التنفيذ عموما، ودعت الأطراف إلى مضاعفة جهودها.

ومنذ مؤتمر المانحين الذي انعقد في نيسان/أبريل، ما فتئت الأطراف الموقّعة تركّز على وضع آليات مؤسسية لتنفيذ استراتيجية التنمية في دارفور. وفي أيلول/سبتمبر، عقد مجلس التنسيق للإنعاش والتعمير والتنمية في دارفور، المكلّف بتنسيق الدعم المقدم من المانحين للاستراتيجية، اجتماعه الافتتاحي في الدوحة.

وفي آب/أغسطس، جرى تقديم العطاءات العامة للمرحلة الأولى من ١٠٧١ مشروعا للتنمية في دارفور، يبلغ مجموعها ٤٠٠ مليون جنيه سوداني – حوالى ٨٢,٥ مليون دولار – في مجالات التعليم والصحة والمياه. ويتعين أن يأتي التمويل من صندوق التعمير والتنمية في دارفور.

وفي ما يتعلق بالحوار والمشاورات التي تتمحور حول دارفور وتهدف إلى استكمال الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام، بوسعي القول إن المشروع الذي وضعته يوناميد بشأن إجراء الحوار واستراتيجية الاتصالات جرى تشاطره مع الميسرين الآخرين للحوار، أي قطر والاتحاد الأفريقي، والاجتماع الذي يعقده الميسرون في تشرين الثاني/نوفمبر سوف يتفق على جدول زمني لتحقيق ذلك.

لقد أحرز بعض التقدم، وإن كان محدودا، في المسائل المتعلقة بملكية الأراضي، ونسبة مشاركة أهالي دارفور في الخدمات المدنية والقضائية. ولم يكن هناك أي تحرك جاد بشأن تنفيذ أحكام وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية.

إن الاتفاق بين حكومة السودان وفصيل حركة العدل والمساواة برئاسة محمد بشار سابقا، والموقع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، لم يوضع بعد على سكة التنفيذ. وبدعم لوجستي من يوناميد، سافر وفد طليعي تابع للحركة في ٢٥ آب/أغسطس، من قاعدتها في كوروني شمال دارفور إلى الخرطوم للبدء بتنفيذ العملية. وأُعلن اليوم بالتحديد أن رئيس السودان منح العفو لأعضاء حركة العدل والمساواة – حركة بشار، وفقا لأحكام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

ولقد بقيت أعمل مع الحركات غير الموقعة في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة بغية النهوض بعملية السلام في دارفور. فعقدت مشاورات تمهيدية مع زعماء حركة العدل والمساواة – جبريل إبراهيم وفصيل ميني ميناوي التابع لجيش تحرير السودان في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آب/أغسطس في أروشا، جمهورية تنزانيا

المتحدة، من أجل التوصل إلى فهم مشترك حول الوضع في دارفور وتقديره، ومناقشة السبل العملية التي يمكن تحسينها. وكررت الحركات التزامها بالسلام وبالتسوية السياسية التفاوضية في دارفور، في سياق حل شامل للمشاكل في السودان.

وفي أعقاب المشاورات التي دارت في أروشا، أبلغني مختلف المسؤولين من حكومة السودان أنهم رغم ترحيبهم بمشاركتي، فإن أي حوار بين الحكومة والحركات ينبغي أن يرتكز على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. كما ذكروا أنهم منفتحون تجاه مشاركة حركات دارفور غير الموقعة في الحوار الوطني.

وانسجاما مع التفاهم الذي تمّ التوصل إليه في أروشا، يقوم الوسطاء المشتركون باستكشاف إمكانية عقد اجتماع متابعة في المستقبل القريب، في صيغة حلقة عمل أو حلقة دراسية تُركز بشكل رئيسي على المسائل المتعلقة بوقف للأعمال القتالية لدواعي إنسانية والجهود الرامية إلى إحلال السلام الشامل.

وعلى صعيد أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإنّ عمليات تخفيض مجمل قوام القوات العسكرية والشرطية ماضية على المسار الصحيح نحو الإنجاز بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كجزء من نتيجة استعراض الأفراد النظاميين في العملية المختلطة. وفي آب/أغسطس، أجرى فريق من الأمانة العامة استعراضا لمستلزمات العملية المختلطة من ملاك الموظفين المدنيين، بالانسجام مع قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤ لعام ٢٠١٢. وستتجسَّد نتائج هذا الاستعراض في التقرير حول الاستعراض الشامل للعملية المختلطة، المطلوب من جانب مجلس الأمن.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري العميق للمجلس على دعمه المتواصل للعملية المختلطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لكي أعرض آخر تقرير للأمين العام حول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/607). وسأكون موجزا.

بالإجمال، إنّ التقرير المعروض على المجلس يوجز التقدم المحدود المحرَز في عملية السلام، وحالة أمنية مثيرة للقلق الشديد والحاجة المستمرة إلى معونة إنسانية كبيرة في دارفور. ويوضح كذلك تزايدا مثيرا للأسى الشديد في الاعتداءات العنيفة من قِبل مهاجمين مسلحين على أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مواساتي لحكومات وعائلات حفظة السلام الذين قُتِلوا بشكل مأساوي في آخر تلك الاعتداءات. كما أود أن أضم صوتي إلى جميع أولئك الذين يناشدون حكومة السودان أن تحدد بسرعة هوية المسؤولين عن الاعتداءات وتتخذ الإجراء اللازم. فالإفلات من العقاب على مثل هذه الاعتداءات النكراء يجب أن ينتهي, وفي هذا الصدد، أود أن أُثني على دعوة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حكومة السودان، في البيان الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى تحديد هوية المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم في أسرع وقت ممكن وتقديمهم إلى العدالة. وقرار مجلس السلام والأمن متابعة التحقيق في الحالة خلال شهر ومطالبته بمعرفة آخر التدابير المتخذة مشجِّع أيضا.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الوقت نفسه، نعمل هنا في المقرّ مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة لضمان أن يكون الأفراد النظاميون

المنتشرون في دارفور مجهَّزين ومدرَّبين ومستعدين كما ينبغي للعمل في بيئة أمنية بالغة الصعوبة. وهذا يشمل المشاركة ثنائيا مع البلدان المساهمة لمعالجة أوجه النقص في المعدّات والأداء. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل مع بلدان تتهيّأ لنشر وحدات جديدة في دارفور، لضمان تلبية وحداتها للمعايير والمتطلبات التشغيلية. وكما تعلمون، إنّ هذا يشمل تحضيرات كافية لإعداد ثلاث كتائب مشاة تحل محل وحدات تمّ سحبها أو سيتم ذلك قريبا، فضلا عن وحدةطائرات عمودية للخدمات.

وبالإضافة إلى ما ينطوي عليه النزاع من تحديات متعلقة بسلامة وأمن العملية المختلطة والعاملين في مجال الإغاثة، فإن حدته زادت حاجة السكان المدنيين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تبقى هناك حاجة ماسّة إلى دعم عملية السلام وجهود تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في دارفور. وبهدف ضمان حصول البعثة على الموارد والتشكيلات والإجراءات اللازمة لمعالجة تلك المسائل بفعالية، وبالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بدأنا استعراضا استشرافيا وتفصيليا، كما هو مطلوب في القرار ٢١١٣(٢٠١٣). وسيشمل الاستعراض تحليلا للنزاع ومرحلة استعراض للقدرات، وبعثة تقييم عليا إلى دارفور للتحقق من التحليل، وإعداد التوصيات والخيارات لتحسين فعالية البعثة وتقديم النتائج في النهاية إلى مجلس الأمن. والتحليل الذي يشمل تقييما مستكمَلا للأسباب والأطراف الفاعلة ومحركات النزاع في دارفور وتوجُّهاته المتوقعة، فضلا عن تفحُّص النهج الاستراتيجي والتشغيلي للبعثة، قيد التنفيذ حاليا. وبعثة التقييم العليا ستبدأ عملها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر، ويتوقَّع عرض النتائج والتوصيات في شباط/فبراير.

وعلى الرغم من الظروف البالغة الصعوبة، تبقى العملية المختلطة حاسمة في التزامها بتوفير الحماية التي تشتد حاجة المدنيين إليها، وتيسير تقديم المعونة ودعم عملية السلام. ونحن هنا في المقرّ سنواصل العمل مع البعثة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لضمان أن يكون حفظة السلام التابعون لنا في دارفور قادرين على تنفيذ ولايتهم بأسلوب قوي وفعال وكفيّ. وفي هذا الصدد، إنّ دعم المجلس المتواصل لأنشطة العملية المختلطة وجهودها للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع يبقى موضع ترحيب كبير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. لقد أثبتُّم خلال فترة ولايتكم في المجلس حرصكم على السلام والأمن الدوليين، وتحلّيكم بالاقتدار والحكمة والموضوعية.

إنّ ما تسببه الحركات المتمردة في دارفور من قتل وتشريد للمدنيين، واعتداءات على حفظة السلام، مصدر قلق لحكومة السودان قبل سواها. ونأمل أن تتضافر جهود الجميع لوضع حد نهائي للنزاع في دارفور، بما يحقق الاستقرار والأمن، وبالتالي الرفاهية لشعب دارفور.

وأود في مستهل كلمتي أن أؤكد إدانة حكومة السودان بأقسى العبارات للهجوم الغادر الذي ذهب ضحيته أحد حفظة السلام الزامبيين، وثلاثة آخرون من السنغال. وإنني أجدد تعازي حكومة السودان لحكومتَي البلدين.

كما أود أن أشاطر مجلسكم الموقر أن القوات المسلحة السودانية قد تصدت للمهاجمين الذين قتلوا ثلاثة من حفظة السلام من دولة السنغال واشتبكت معهم عسكريا حيث تم قتل مهاجمين اثنين واسترجاع سيارة تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور كان قد اختطفها المهاجمون. كما أن أحد أفراد قواتنا المسلحة قد استشهد في

الحادث وجرح جندي آخر وما زال يتلقى العلاج بمستشفى الجنينة. وهذه الحادثة تؤكد لكم بما لا يدع مجالا للشك مدى حرص والتزام حكومة السودان بمواجهة هذه الهجمات الغادرة للحركات المسلحة.

ونتوقع من قوات العملية المختلطة أيضا أن تضطلع بدورها كذلك – خاصة أنهم حفظة للسلام وعسكريون – وأن يقوموا بواجبهم أيضا في التصدي لهذه القوات المهاجمة، أولا، لحماية أنفسهم؛ وثانيا، لأداء المهمة التي أوكلت إليهم بحفظ السلام في دار فور. إن عدم قدرة واضطلاع عناصر وأفراد العملية المختلطة بواجبهم في حماية أنفسهم، ناهيك عن المهام الأخرى، يدعونا إلى التساؤل، ولا شك أنكم جميعا قد تتساءلون عن كيفية وقوف العملية المختلطة عاجزة كل مرة حينما تتعرض لهجوم من الحركات المتمردة، بل تتدخل القوات المسلحة السودانية لحماية العملية المختلطة؟

استمعنا للسيد محمد شمباس في جهوده المقدرة لإقناع من رفضوا الانضمام إلى عملية السلام بالانضمام إليها وإلى العملية التفاوضية. وأناشد مجلسكم الموقر أن تكلل مساعي السيد شمباس بجهود الدول التي لها تأثير على هذه الحركات لإقناعها بالجلوس على طاولة التفاوض حتى يتحقق السلام في دار فور.

تطرق السيد شمباس لبعض العقبات أمام العملية المختلطة. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن التعاون بين حكومة السودان والعملية المختلطة قد بلغ شأوا كبيرا جدا فيما يتعلق بمنح التصاريح والتأشيرات. وهذا قد شهد عليه السيد لادسو في لقائه مع السيد وزير داخلية السودان، حينما زار نيويورك خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وحينما التقى أيضا بالسيد وزير العدل السوداني – وهو من دار فور ومن قبيلة الزغاوة. حينما التقوا جميعا بعدد كبير جدا من المسؤولين في الأمم المتحدة، وعلى رأسهم نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وأكدوا لهم تعاون حكومة السودان وتسهيل مهمة العملية المختلطة إلى أقصى مدى يمكنها من أداء مهمتها. واليوم أؤكد لكم على أن الحكومة ستستمر في هذا المسعى بالتضامن مع جميع المسؤولين، سواء كانوا هنا في الأمانة العامة للأمم المتحدة أو على مستوى العملية المختلطة في السودان، لتسهيل مهمة العملية المختلطة في أداء مهامها.

استمعنا أيضا لأخبار ايجابية حول تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام، التي تولي أيضا أولوية لتنفيذ استراتيجية تنمية دار فور التي أقرها مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة في نيسان/أبريل العام الحالي.

والتقرير المعروض علينا اليوم سرد بالتفصيل الخطوات التي تم اتخاذها بالتنسيق مع العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد. وعليه فإننا، في ضوء هذا التقدم الذي تحقق في تنفيذ وثيقة الدوحة، نتطلع إلى أن يقوم المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن بدعم وتشجيع هذا التقدم. ومن المهم جدا، كما ذكرت، ممارسة الضغوط على الحركات المتمردة الرافضة للانضمام إلى عملية السلام لكي تلحق بالعملية السياسية فورا وبدون شروط مسبقة.

إن التقرير المعروض علينا (S/2013/607) أكد في الفقرة ٧ على أن المدعي العام الخاص بدار فور قد أخطر العملية المختلطة بأنه أحال إلى المحاكمة تسع قضايا تتعلق بجرائم خطيرة، منها ٤٢ قضية صدرت فيها أحكام بالإدانة، وذلك منذ تعيينه مدعيا عاما في كانون الثاني/يناير؛ وانه يقوم حاليا بالتحقيق في ٥٧ قضية أخرى. ولذلك فإننا، من هذا المنبر، نكرر ما سبق أن أكدناه بان القضاء السوداني قضاء مؤهل وقادر على تحقيق العدالة وإنفاذ الأحكام فيما يتعلق بالجرائم التي وقعت في دار فور.

وأود أن أشاطركم أن السيد وزير العدل السودان حينما زار نيويورك الشهر الماضي – وهو من أبناء دار فور ومن أبناء قبيلة الزغاوة – التقى بالسيد نائب الأمين العام للأمم المتحدة،

وأشاد الأمين العام بمساعي وزير العدل شخصيا في مكافحة الإفلات من العقاب وأشاد بمساعيه لرفع الحصانات عن بعض من تحوم حوله بعض الشبهات في ارتكاب جرائم. وأؤكد أننا ماضون في تقديم كل من تثبت إدانته في أي جريمة من الجرائم في دار فور للقضاء العادل وان حكومة السودان أيضا ماضية في جهودها من أجل ملاحقة وتوقيف كل من تورطوا في هجمات على متحركات العملية المختلطة أو العاملين في المجال الإنساني وتقديمهم إلى العدالة.

وفي الختام، أرجو أن أشير إلى أن التقرير المعروض علينا أشار في الفقرة ١٣ إلى أن الاقتتال القبلي الشرس حول الأراضي والموارد هو الذي عرض المدنيين للخطر وترتبت عليه عمليات نزوح واسعة وبخاصة في شرق دار فور.

كما أن التقرير أشار في الفقرة (٤١) إلى أن تدهور الوضع الإنساني خلال الفترة الماضية كان سببه القتال القبلي الذي أدى إلى تشريد عدد كبير من المواطنين جراء المواجهات القبلية في شرق دارفور. أؤكد لكم أنه تم احتواء تلك المواجهات القبلية، وأن الحكومة، بالتضامن مع كل الفعاليات الإقليمية وبتنسيق أيضاً مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تدرس إجراء مصالحات وعقد مؤتمرات للمصالحة بين القبائل. إن ما حدث في الشهور الماضية قد تم احتوائه وتوقف القتال بين تلك القبائل الآن.

الفقرات (٤٧) و (٤٨) و (٤٩) من التقرير المقدم المعروض أمامكم، أكدت انحسار حالات انتهاك الحق في الحياة وانتهاك الحق في السلامة الجسدية، وكذلك انخفاض حالات العُنف الجنسي. كل هذه التطورات الإيجابية كانت نتيجة طبيعية للتقدم المقدّر الذي أُحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

بذلك أختتم كلمتي. وآخر جملة أود أن أقولها هي مناشدتكم مناشدة مخلصة، أن تمارسوا ضغوطاً ملحوظة تفضي إلى نتائج تؤدي إلى إقناع تلك الحركات التي لم تنضم إلى عملية السلام أن تقوم بذلك حتى يتحقق الأمن والاستقرار في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.